

## محاضرة حول الموازنة في معهد باسل فليحان بيفاني: تلبية معظم الرغبات تسبب عجزاً مالياً



بيفاني وصادر في معهد باسل فليحان (علي علوش)

أكد مدير المالية العام في وزارة المال آلان بيفاني أمس، أن وزارة المال تنفذ «عملية اصلاحية طويلة الأمد في ما خص الموازنة، من حيث الاعداد والتنفيذ والبنية.»

ورأى بيفاني خلال حلقة نقاشية أقامها معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، في ختام سلسلة الحلقات التي نظمها عن الموازنة العامة، أن «أولى المشاكل التي تعانيها الموازنة، تتمثل في عجز

التركيبة القائمة في لبنان عن اتخاذ القرارات الاساسية، ما ينعكس مباشرة على الموازنة من حيث عدم حصول تغيير اساسي في الأرقام من سنة الى سنة، ومن حيث صعوبة الهروب من التكرار وتضمين ارقام الموازنة برامج واضحة تبرر الأرقام التي تنفق على كل الادارات أو أحيانا التي تنفق من خارج الموازنة.»

ولاحظ أن «ثمة نوعاً من التلزم لأدوات تقع أحيانا خارج اطار الموازنة، وخصوصاً لجهة تلزم النفقات الاستثمارية أو المشاريع لمجالس وصناديق يندرج قسم من انفاقها داخل الموازنة. لكن ثمة قسماً كبيراً من انفاقها خارج الموازنة، واستنتج أن «عجز الموازنة عضوي»، مضيفاً أنه «من المستحيل فعلياً، ضمن النظام القائم، أن يكون ثمة عجز بنسب معقولة، كما في معظم دول العالم.»

ولفت بيفاني الى «عدم امكان وجود حق فيتو لوزارة المال ضمن التركيبة وفلسفتها، فالنظام القائم على توافق وتمثيل شامل، يجعل من الصعب وجود سوبر وزارات كما هي على سبيل المثال وزارة الاقتصاد والمال والصناعة والعمل في فرنسا.»

وتحدث عن عملية الرقابة، فقال إن «معظم كتل مجلس النواب، اذا لم تكن كلها، ممثلة في حكومات لبنان، ونالياً عملية الرقابة وترشيد النفقات في الموازنة لا يمكن أن تحصل في مجلس النواب أكثر مما تحصل في مجلس الوزراء.» وأضاف «نظراً الى تكوين النظام يجب ايجاد آليات مختلفة لمتابعة عملية الرقابة على الموازنة.»

وأشار بيفاني الى أن «نحو ١٢٤ ألف موظف يعملون راهنا في القطاع العام، بينهم ٣٢ في

المئة في الجيش و٢٠ في المئة في قوى الأمن الداخلي والامن العام وأمن الدولة، و١٣ في المئة في وزارة التربية، و١٧ في المئة في الادارات العامة و١٣ في المؤسسات العامة. «ورأى أن «المشكلة ليست في العدد بل في الانتاجية، علماً بأن الانفاق على الرواتب والأجور يبلغ ٥٢٢٤ مليار ليرة في موازنة ٢٠٠٩، أي ٢٣،٥ في المئة من اجمالي النفقات المقدرّة في مشروع الموازنة». كذلك اعتبر أن «ثمة ضرورة لرقابة داخلية في كل مؤسسة لأن الهيئات الرقابية تقوم بعملها على المستوى العام ولكن يصعب عليها الدخول في تفاصيل كل وزارة.»

واعتبر بيفاني أن «من الصعب جدا تأمين اعادة توزيع عادلة ومحفّزة للثروات بوجود دين عام بهذا الحجم، ولا قدرة، بفعل تركيبة النظام، على الانفاق في المكان المناسب وبالفاعلية اللازمة». وشدد على أن «الانفاق الاجتماعي ليس قليلاً لكن ثمة مشكلة فاعلية في هذا المجال.»

وخلص الى أن مشروع اصلاح المالية العامة «يلحظ انشاء فريق للتحليل الاقتصادي لمواكبة عمل الموازنة على مدى السنة، من حيث تفاعلها مع التطور الاقتصادي والاجتماعي، والاعداد للموازنة المقبلة مع الأخذ في الاعتبار الوقائع التي يكون الفريق رصدها على مدى السنة.»

وتولى الأمين العام لجمعية المصارف الدكتور مكرم صادر التعقيب على محاضرة بيفاني، فامل «ان يساعد المشروع الاصلاحى بسرعة وفي فترة معقولة، على تحسين الاداء العام من خلال موازنة الدولة، من ناحية الواردات وخصوصا الانفاق». وانتقد «معادلة المحاصصة الطائفية الشنيعة التي شهدها لبنان في الأعوام العشرين الأخيرة»، متمنياً «أن تؤدي الاصلاحات الى العودة الى شمولية الموازنة ووضع حد للانفاق من خارجها.»

# الأخبار

## ماذا لو توقفت المصارف عن تسليف الدولة؟



بيفاني يحاضر عن تحديات إصلاح الموازنة العامة (مروان بو حيدر)

الدوامة هي نفسها في لبنان. الدولة تنفق بحسب رغبات المحاصصة السياسية والطائفية، والمصارف تموّل عجز الموازنة العامة، فيكبر الدين العام ويتزايد سنوياً... هذه كانت خلاصة حلقات نقاش عن الموازنة عقدت في المعهد المالي

محمد وهبة

عندما تصبح نسبة العجز السنوي العام لأي بلد ما بين ١٠ في المئة و١٢ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي تصبح خطرة، فالعجز العام في موازنة الولايات المتحدة بعد تدخلها الكثيف في محاولة إنقاذ قطاعها الخاص من أزمة الائتمان العالمية قد يصل إلى ٩ في المئة، وبالتالي ماذا عن هذه النسبة في لبنان التي استقرت لأكثر من عقد؟ وماذا إذا طرأت ظروف منعت المصارف من تسليف الدولة؟

هذه الهواجس طرحها أمس المدير العام لوزارة المال ألان بيفاني والأمين العام لجمعية مصارف لبنان مكرم صادر في الحلقة النقاشية بعنوان «نظرة في واقع الدولة وسياساتها وتحدياتها»، وهي الأخيرة في سلسلة حلقات نظمها المعهد المالي التابع للوزارة عن الموازنة العامة في إطار «تحديات إصلاح الموازنة العامة في لبنان». وقد أوضح بيفاني مختلف جوانب المشكلة القائمة وتفصيلها، ومنها ما هو متصل بالتركيبة التوافقية القائمة في لبنان التي تعجز «عن اتخاذ القرارات الأساسية وعن التعاطي مع الأوضاع بشمولية، فلا تشمل الموازنة كل نفقات الدولة وواراداتها، إذ تزداد لوائح طلبات ورغبات الإنفاق بنسبة أكبر من قدرة النظام، ما ينعكس عجزاً في الموازنة يمول بكلفة عالية، وهذا يؤدي أيضاً إلى عدم وضع أولويات».

وبحسب بيفاني، فإن التركيز كان على أدوات خارج نطاق الموازنة، فقد جرى تلزيم النفقات الاستثمارية لصناديق ومجالس يسجل غالبية حجم إنفاقها خارج الموازنة، ما يدل على عدم الربط بين أولويات الوزارات والنفقات

الاستثمارية من جهة، والربط بين النفقات الجارية في المؤسسات والنفقات الاستثمارية من جهة ثانية، وهذا يزيد العجز! لذلك يستحيل فعليا، ضمن النظام القائم، أن يكون ثمة عجز بنسب معقولة.

ومن مساوئ هذه التركيبة أنها تعرقل الإصلاح، فالقرارات تصدر بشبه إجماع، ما يتطلب الإصلاح وقتاً أطول ليحظى به. لذلك يشكو كثيرون تباطؤ الإصلاحات، فيما ليس لوزارة المال حق الفيتو، ولا يمكنها أن تكون «سوبر وزارة»، لأن التركيبة الحالية لن تقبل بأن تحصل أي وزارة على صلاحيات الثانية. مجمل هذه النتائج جعلت مجلس الوزراء قيماً على توزيع الأولويات، فيما الرقابة لديها عوائق عدة، إذ إن هذه الرقابة، بحسب بيفاني، نوعان: تشريعي وقضائي. والمعلوم أن غالبية الكتل النيابية ممثلة في الحكومة، وبالتالي لا يمكنها أن تحصل في مجلس النواب على أكثر مما تحصل في مجلس الوزراء. أما قضائياً فالموازنة تخضع لرقابة لديوان المحاسبة الذي يعوقه أمران: نقص بشري، وآلية رقابة لاحقة مسلم بها، فضلا عن عائق زمني لأن احترام المهل يصبح نسبياً، وهذا أمر أساسي بالنسبة إلى الرقابة، وبالتالي لا رادع رئيسياً لتكاثر طلبات الإنفاق الإضافي.

وهناك هوة بين الإنفاق على الأجور وإنتاجية موظفي الدولة، إذ يرى بيفاني أن ١٢٤ ألف موظف يعملون في القطاع العام، منهم ٣٢ في المئة في الجيش و٢٠ في المئة في قوى الأمن الداخلي والأمن العام وأمن الدولة، و١٣ في المئة في وزارة التربية، و١٧ في المئة في الإدارات العامة و١٣ في المؤسسات العامة، إلا أن المشكلة في الإنتاجية، فقد بلغت كلفة الأجور والرواتب ٥٢٢٤ مليار ليرة في مشروع موازنة ٢٠٠٩، أي ٣٣,٥ في المئة من مجمل النفقات المقدرة، وبالتالي فإن زيادة الإنتاجية تتطلب إعادة النظر في سلسلة الرتب والرواتب بأكملها، نظراً للتمايز بين ما هو ضمن الإدارة وما هو رديف لها وما هو خارجها وما لديه وضع خاص فيها، لذلك يهرب الناس من القطاع العام ويأتون إليه بطرق ملتوية. ووظيفة الموازنة ليست محاسبية فقط، بل إن لديها دوراً متصلًا بإعادة توزيع محققة للثروات في ظل هذا المستوى من الدين العام، يقول بيفاني، وذلك بسبب عدم فاعلية الإنفاق، لكن أبرز معضلة لها علاقة بالإنفاق من خارج الموازنة تتصل بدور الدولة في المؤسسات العامة، فهل هي تنظم أم تراقب أم تشغل أم تخلق فرص عمل؟ فالدولة موجودة بتقل كبير في بعض القطاعات، فيما وجودها معدوم كلياً في قطاعات أخرى... وحتى اليوم «لا جواب قاطعاً على هذا الدور، فهل ثمة خدمات يجب أن تبقى في أيدي الدولة؟ هناك خيارات فقط».

وفي هذا السياق يرى بيفاني أن مشروع إصلاح المالية العامة الممول جزئياً من البنك الدولي يوقر شفافية تتيح تحليل الإنفاق العام ويعطي صورة أوضح وأكثر شمولاً، وهو يسعى إلى إرساء مفهوم وضع موازنة تأخذ في الاعتبار حاجات ٣ سنوات مستقبلية.

#### ■ سلف مخالفة للقانون

وصف صادر التركيبة التي تحدّث عنها بيفاني بالمحاصصة الطائفية الشنيعة، مشيراً إلى أن السلف خارج الموازنة مخالفة للقانون، ولا تستخدمها أي دولة في العالم. وتحدث عن وجود «نهريين» يرفدان الدين العام، الأول يتعلق بما يستفيد منه المودعون في المصارف، والثاني متصل بالإنفاق الاجتماعي التوزيعي المرتبط بالجهات السياسية والطائفية. ويعتقد أن العجز العام يوئد عجزاً خارجياً يستدعي تمويله برؤوس أموال خارجية بكلفة مرتفعة نسبياً، إذ بلغ متوسط تمويل العجز ٨ في المئة ومعظمه من القطاع المصرفي اللبناني (٥٥ في المئة من المصارف التجارية و٢٠ في المئة من مصرف لبنان)، لكن هذه الكلفة مقبولة نسبة إلى ارتفاع درجة مخاطر تصنيف ديون لبنان السيادية، «لكن ماذا إذا طرأت ظروف تدفع المصارف إلى وقف تسليف الدولة؟».

# النقد

## بيفاني: أولى مشكلات الموازنة عجز التركيبة عن القرارات الأساسية

أعلن المدير العام لوزارة المال ألان بيفاني أن وزارة المال تنفذ "عملية إصلاحية طويلة الأمد في ما خصّ الموازنة، من حيث الإعداد والتنفيذ والبنية". ورأى خلال حلقة مناقشة أقامها معهد "باسل فليجان المالي والاقتصادي"، في ختام سلسلة الحلقات التي نظمها عن الموازنة العامة، أن "أولى المشكلات التي تعانيتها الموازنة، تتمثل في عجز التركيبة القائمة في لبنان عن اتخاذ القرارات الأساسية، مما ينعكس مباشرة على الموازنة من حيث عدم حصول تغيير أساسي في الأرقام من سنة إلى سنة، ومن حيث صعوبة الهروب من التكرار وتضمين أرقام الموازنة برامج واضحة تبرر الأرقام التي تنفق على كل الإدارات أو أحيانا التي تنفق من خارج الموازنة". كذلك أشار إلى مشكلتين، هما: "العجز عن التعاطي مع الأوضاع بشمولية، مما ينعكس على الموازنة حيال عدم شمولها كل نفقات الدولة ووارداتها، والعجز عن التعاطي مع الامكانيات بفاعلية، وهذا ما يتمثل في إنفاق عال وقلة فاعلية في النتائج المتوخاة، وخصوصاً في ما يتعلق بالإنفاق الاجتماعي والإنفاق المحفز لفرص العمل والنمو الاقتصادي".

وتولى الأمين العام لجمعية المصارف مكرم صادر التعقيب على محاضرة بيفاني، فأمل في "أن يساعد المشروع الإصلاحية بسرعة وفي فترة معقولة، على تحسين الأداء العام من خلال موازنة الدولة، من ناحية الواردات وخصوصاً الإنفاق". وانتقد "معادلة المحاصصة الطائفية الشنيعة التي شهدتها لبنان في الأعوام العشرين الأخيرة"، متمنياً "أن تؤدي الإصلاحات إلى العودة لشمولية الموازنة ووضع حد للإنفاق من خارجها".

# اللقاء

يومية سياسية - عربية

## بيفاني: احد اسباب العجز تلزيم النفقات الاستثمارية والمشاريع لمجالس وصناديق يندرج قسم كبير من انفاقها خارج الموازنة

لقت مدير المالية العام في وزارة المال آلان بيفاني امس في ختام سلسلة الحلقات التي نظمها معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي عن الموازنة، الى ان احد اسباب العجز هو تلزيم النفقات الاستثمارية والمشاريع لمجالس وصناديق يندرج قسم كبير من انفاقها خارج الموازنة، وأكد ان وزارة المال تنفذ <عملية اصلاحية طويلة الامد في ما خص الموازنة> من حيث الاعداد والتنفيذ والبنية.

ورأى أن <أولى المشاكل التي تعانيها الموازنة، تتمثل في عجز التركيبة القائمة في لبنان عن اتخاذ القرارات الاساسية، مما ينعكس مباشرة على الموازنة من حيث عدم حصول تغيير اساسي في الأرقام من سنة الى سنة، ومن حيث صعوبة الهروب من التكرار وتضمين ارقام الموازنة برامج واضحة تبرر الأرقام التي تنفق على كل الادارات أو أحيانا التي تنفق من خارج الموازنة>.

واشار بيفاني الى مشكلتين أخريين، هما <العجز عن التعاطي مع الأوضاع بشمولية، مما ينعكس على الموازنة لجهة عدم شمولها كل نفقات الدولة ووارداتها>، و<العجز عن التعاطي مع الامكانات بفاعلية، وهذا ما يتمثل في انفاق عال وقلّة فاعلية في النتائج المتوخاة، لا سيما في ما يتعلق بالانفاق الاجتماعي والانفاق المحفز لفرص العمل والنمو الاقتصادي>.

ولاحظ أن <الموازنة في لبنان تؤمن، ولو بكلفة عالية، معظم الرغبات التي تخلق ضغوطا على الدولة اللبنانية، وهذا ما يؤدي الى عدم قدرة على وضع أولويات في السياسات>.

وأوضح أن <اعطاء الجميع ما ينتظرونه من الموازنة، يجعل لوائح الطلبات أكبر حتما مما لو كان النظام قادرا على تحديد أولويات واضحة، تحدد على اساسها سقف، وتوضع على اساسها موازنات>. وقال: <لا شك في أن كلفة هذه العملية الجامعة تنعكس على الموازنة عجزا>.

ولاحظ أيضا أن <ثمة نوعا من التلزيم لأدوات تقع أحيانا خارج اطار الموازنة، وخصوصا لجهة تلزيم النفقات الاستثمارية أو المشاريع لمجالس وصناديق يندرج قسم من انفاقها داخل الموازنة ولكن ثمة قسم كبير من انفاقها خارج الموازنة>. واعتبر أن <هذا التلزيم في ذاته دليل على عدم الربط بين أولويات الوزارات من ناحية، والنفقات الاستثمارية، وكذلك عدم امكان الربط بين النفقات الجارية في المؤسسات، والنفقات الاستثمارية، وهذا ينعكس عجزا اضافيا على تحضير الموازنة>. واستنتج أن <عجز الموازنة عضوي>، مضيفا أن <من المستحيل فعليا، ضمن النظام القائم، أن يكون ثمة عجز بنسب معقولة، كما في معظم دول العالم>.

واشار الى أن <تركيبة النظام القائم توافيقية، مما يحتم قرارات بشبه اجماع، وتاليا فان الاصلاح يتطلب وقتا أطول، اذ يجب التوصل الى اجماع حول الاصلاحات>.

ولفت بيفاني الى <عدم امكان وجود حق فيتو لوزارة المال ضمن التركيبة وفلسفتها، فالنظام القائم على توافق وتمثيل شامل، يجعل من الصعب وجود سوبر وزارات كما هي على سبيل المثال وزارة الاقتصاد والمال والصناعة والعمل في فرنسا>.

وتابع <في لبنان، لا يمكن أن تقبل التركيبة السياسية وجود وزارة لديها صلاحية أكثر من غيرها على طاولة مجلس الوزراء، وتاليا فان الرادع الرئيسي أمام تكاثر طلبات النفقات الاضافية غير موجود>.

وأضاف مدير عام وزارة المال >في هذه الحالة، بدلاً من أن يكون دور وزارة المال الحد من النفقات والمساهمة في وضع الأولويات للموازنات، تصبح أعلى سلطة تنفيذية، أي مجلس الوزراء، هي التي توزع الأولويات، وطبعاً ثمة فارق بين أن تكون المؤسسة المختصة في هذا الأمر هي التي تردع تكاثر طلبات النفقات، وبين أن تتولى هذا الدور المؤسسة التي تجمع كل من يقدمون هذه الطلبات.<

وتحدث عن عملية الرقابة، فقال إن >معظم كتل مجلس النواب، إذا لم تكن كلها، ممثلة في حكومات لبنان، وتالياً عملية الرقابة وترشيده النفقات في الموازنة لا يمكن تحصل في مجلس النواب أكثر مما تحصل في مجلس الوزراء.< وأضاف >نظراً الى تكوين النظام يجب إيجاد آليات مختلفة لمتابعة عملية الرقابة على الموازنة.< كذلك أشار الى أن >المهل المحددة في الدستور وقانون المحاسبة العمومية لم تعد تحترم على مدى السنوات، نتيجة النظام القائم.< ولفت الى >عائقين أساسيين أمام عمل ديوان المحاسبة، الأول هو افتقاره الى العنصر البشري الذي يلزمه، والثاني هو طريقة العمل القائمة على الرقابة المسبقة، بينما المعتمد عالمياً هو الرقابة اللاحقة، وهي أكثر فاعلية.<

وأشار بيفاني الى أن >نحو ١٢٤ ألف موظف يعملون راهنا في القطاع العام، بينهم ٢٢ في المئة في الجيش و٢٠ في المئة في قوى الأمن الداخلي والأمن العام وأمن الدولة، و١٢ في المئة في وزارة التربية، و١٧ في المئة في الإدارات العامة و١٣ في المؤسسات العامة.< ورأى أن >المشكلة ليست في العدد بل في الانتاجية، علماً أن الانفاق على الرواتب والأجور يبلغ ٥٢٢٤ مليار ليرة في موازنة ٢٠٠٩، أي ٢٣,٥ في المئة من اجمالي النفقات المقدر في مشروع الموازنة.< وشدد على >ضرورة زيادة الانتاجية واعادة النظر في سلسلة الرتب والرواتب بأكملها لأن ثمة تمايزاً بين ما هو ضمن الادارة وما هو رديف لها وما هو خارجها وما لديه وضع خاص فيها، وهو ما يجعل الناس يهربون من القطاع العام ولا يأتون اليه الا بطرق ملتوية لا تؤمن ديمومة العمل فيه.< كذلك اعتبر أن >ثمة ضرورة لرقابة داخلية في كل مؤسسة لأن الهيئات الرقابية تقوم بعملها على المستوى العام ولكن يصعب عليها الدخول في تفاصيل كل وزارة.<

وتحدث بيفاني عن >معضلة تتعلق بالمؤسسات العامة، وهي تتمثل في ماهية دور الدولة في السنوات المقبلة، وما إذا كان دورها هو دور المنظم أو الجهاز الرقابي أو المشغل أو الخالق لفرص العمل.< ورأى أن >الدولة موجودة بثقل كبير في بعض القطاعات، في حين أن وجودها معدوم كلياً في قطاعات أخرى، وعدم التوازن هذا يتسبب بصعوبات اضافية.< وشدد على أن >لا جواب قاطعاً على الأسئلة المتعلقة بدور الدولة والمؤسسات العامة، وهل ثمة خدمات يجب ان تبقى في أيدي الدولة، بل ثمة خيارات فحسب في هذا المجال.<

واعتبر بيفاني أن >من الصعب جداً تأمين إعادة توزيع عادلة ومحفزة للثروات بوجود دين عام بهذا الحجم، ولا قدرة، بفعل تركيبة النظام، على الانفاق في المكان المناسب وبالفاعلية اللازمة.< وشدد على أن >الانفاق الاجتماعي ليس قليلاً ولكن ثمة مشكلة فاعلية في هذا المجال.<

وأشار الى أن >المداخل غير العادية المتأتية من المساعدات، سواء منها الهبات أو القروض الميسرة، زادت في السنوات الأخيرة، وحرصاً على مزيد من الشفافية والشمولية في الصورة العامة، سنعمل في السنوات المقبلة على تظهيرها ضمن الموازنة، بطريقة أو بأخرى.<

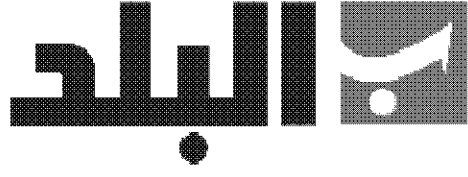
وتحدث بيفاني عن مشروع اصلاح المالية العامة الممول جزئياً من البنك الدولي، فأشار الى أن >عناوينه الرئيسية تجمع بين جوانب اجرائية تحضيرية تقنية، وبين جوانب جوهرية تأخذ في الاعتبار التركيب القائمة.< وأشار الى أن من الاصلاحات التي يلحظها المشروع >السعي الى الربط بين الاجرائي والاستثماري، من خلال وضع نظام معلوماتي يتيح ادخال الوزرات في تفاصيل ما تقوم به المؤسسات التي تنفذ النفقات الاستثمارية، وبالعكس، ومن خلال إيجاد تكامل واضح وصريح لمشاريعها وموازناتها.< وأوضح أن >هذا الأمر يوفر شفافية تتيح تحليل الانفاق العام ويعطي صورة أوضح وأكثر شمولاً.< كذلك قال ان أحد الاصلاحات يتمثل في أن تحدد كل وزارة سلفاً برامجها واهدافها، >بحيث أن الموازنة السنوية عند تحضيرها، تأخذ في الاعتبار برامج على مدى ثلاث سنوات.< وقال إن بين الاصلاحات التي يشملها المشروع أيضاً قياس انتاجية النفقات العامة.<

وشدد بيفاني على أن >من أساسيات المشروع الاصلاحية العودة الى احترام المهل، وهو الى جانب كونه يساهم في خلق احترام للدولة، يفسح لرقابة أكثر فاعلية، ويلزم الادارات وضع موازنات سنوية تحدد بوضوح برامج عملها والاهداف التي تتوخاها.< وأكد أن >قراراً اتخذ بالعودة الى المهل باسرع وقت، مما يفتح المجال امام وضع اولويات.<

وتابع >عندما تصبح الأهداف واضحة يمكن جدولة الاولويات زمنياً، وتالياً يصير في الامكان وضع سقف، فاذا بقيت السقف على مدى طويل من دون وضع أولويات، تتحول مهمة السقف الحد من تضخم النفقة لا جعل هذه النفقة منتجة أكثر، لكن المطلوب تغيير نوعية النفقة وليس فقط الحد من تضخمها.<

وخلص الى أن مشروع اصلاح المالية العامة >يلحظ انشاء فريق للتحليل الاقتصادي لمواكبة عمل الموازنة على مدى السنة، من حيث تفاعلها مع التطور الاقتصادي والاجتماعي، والاعداد للموازنة المقبلة مع الأخذ في الاعتبار الوقائع التي يكون الفريق رصدها على مدى السنة.<

صادر وتولى الأمين العام لجمعية المصارف الدكتور مكرم صادر التعقيب على محاضرة بيفاني، فامل في >ان يساعد المشروع الاصلاحى بسرعة وفي فترة معقولة، على تحسين الاداء العام من خلال موازنة الدولة، من ناحية الواردات وخصوصا الانفاق.<. وانتقد >معادلة المحاصمة الطائفية الشنيعة التي شهدها لبنان في الأعوام العشرين الأخيرة>، متمنياً >أن تؤدي الاصلاحات الى العودة الى شمولية الموازنة ووضع حد للانفاق من خارجها.<



## وزارة المال تنفذ عملية اصلاحية طويلة الأمد

أقامت الشركة المتحدة للأسواق المركزية UCCM () اجتماعها السنوي للعام ٢٠٠٩ في فندق الهوليداي إن في التاسع من آذار ٢٠٠٩. وشارك في الاجتماع كل من وليد شحادة المدير العام وكمال محيو المدير المقيم وستيورت بريستو مدير العمليات التنفيذية، إضافة الى مدراء الفروع وأعضاء الإدارات المساندة.

وقدم المشاركون عروضاً تناولت بمواضيعها أقسام التعاونيات وكابيتاني والمخازن. وركزت على الاستراتيجيات العملية والتسويقية التي سيتم تنفيذها خلال العام ٢٠٠٩. كذلك قام كل من ممثلي شركتي تنمية ومزارع تعنايل، وهما موردان أساسيان للشركة والراعيان لهذا الاجتماع، بشرح وجهة نظر الشركتين لنطاق العمل مع UCCM. أكد مدير المالية العام في وزارة المال آلان بيفاني أمس أن وزارة المال تنفذ "عملية اصلاحية طويلة الأمد في ما خص الموازنة، من حيث الاعداد والتنفيذ والبنية".

مشروع اصلاح المالية العامة "يلحظ انشاء فريق للتحليل الاقتصادي لمواكبة عمل الموازنة على مدى السنة، من حيث تفاعلها مع التطور الاقتصادي والاجتماعي، والاعداد للموازنة المقبلة مع الأخذ في الاعتبار الوقائع التي يكون الفريق رصدها على مدى السنة".

الرتب والرواتب بأكملها لأن ثمة تمايزا بين ما هو ضمن الادارة وما هو رديف لها وما هو خارجها وما لديه وضع خاص فيها، . واعتبر أن "ثمة ضرورة لرقابة داخلية في كل مؤسسة لأن الهيئات الرقابية تقوم بعملها على المستوى العام ولكن يصعب عليها الدخول في تفاصيل كل وزارة".

وانتقد الأمين العام لجمعية المصارف مكرم "معادلة المحاصصة الطائفية الشنيعة التي شهدتها لبنان في الأعوام العشرين الأخيرة"، متمنياً "أن تؤدي الاصلاحات الى العودة الى شمولية الموازنة ووضع حد للانفاق من خارجها".

رأى بيفاني خلال حلقة نقاشية أقامها معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، في ختام سلسلة الحلقات التي نظمها عن الموازنة العامة، أن "أولى المشاكل التي تعانيها الموازنة، تتمثل في عجز التركيبة القائمة في لبنان عن اتخاذ القرارات الاساسية، ما ينعكس مباشرة على الموازنة من حيث عدم حصول تغيير اساسي في الأرقام من سنة الى سنة، ومن حيث صعوبة الهروب من التكرار وتضمين ارقام الموازنة

برامج واضحة تبرر الأرقام التي تنفق على كل الإدارات أو أحيانا التي تنفق من خارج الموازنة". وأشار الى مشكلتين آخرين، هما "العجز عن التعاطي مع الأوضاع بشمولية، ما ينعكس على الموازنة لجهة عدم شمولها كل نفقات الدولة ووارداتها"، و"العجز عن التعاطي مع الامكانيات بفاعلية، وهذا ما يتمثل في انفاق عال وقلة فاعلية في النتائج المتوخاة، لا سيما في ما يتعلق بالانفاق الاجتماعي والانفاق المحفز لفرص العمل والنمو الاقتصادي".

وأشار بيغاني الى أن "نحو ١٢٤ ألف موظف يعملون راهنا في القطاع العام، بينهم 32 % في الجيش و٢٠ % في قوى الأمن الداخلي والأمن العام وأمن الدولة، و١٢ % في وزارة التربية، و١٧ % في الإدارات العامة و١٣ في المؤسسات العامة". ورأى أن "المشكلة ليست في العدد بل في الانتاجية، علماً أن الانفاق على الرواتب والأجور يبلغ ٥٢٢٤ مليار ليرة في موازنة، ٢٠٠٩ أي ٥,٣٣ % من اجمالي النفقات المقدر في مشروع الموازنة". وشدد على "ضرورة زيادة الانتاجية واعادة النظر في سلسلة

# الديار

تعزيز - تنمية - شراكة

## وزارة المال تنفذ عملية إصلاحية طويلة الأمد بيفاني: ١٢٤ ألف موظف في القطاع العام الانفاق على الرواتب 33.5% من الاجمالي

أكد مدير المالية العام في وزارة المال آلان بيفاني امس ان وزارة المال تنفذ «عملية اصلاحية طويلة الامد في ما خص الموازنة، من حيث الاعداد والتنفيذ والبنية».

ورأى بيفاني خلال حلقة نقاشية أقامها معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، في ختام سلسلة الحلقات التي نظمها عن الموازنة العامة، ان «اولى المشاكل التي تعانيها الموازنة، تتمثل في عجز التركيبة القائمة في لبنان عن اتخاذ القرارات الاساسية، مما ينعكس مباشرة على الموازنة من حيث عدم حصول تغيير أساسي في الارقام من سنة الى سنة».

وأشار بيفاني الى ان نحو ١٢٤ الف موظف يعملون راهنا في القطاع العام، بينهم ٣٢ في المئة في الجيش و٢٠ في المئة في قوى الامن الداخلي والامن العام وامن الدولة، و١٣ في المئة في وزارة التربية، و١٧ في المئة في الادارات العامة و١٢ في المؤسسات العامة.

ورأى ان المشكلة ليست في العدد بل في الانتاجية، علما ان الانفاق على الرواتب والاجور يبلغ 5224 مليار ليرة في موازنة ٢٠٠٩، اي ٣٣.

5 في المئة من اجمالي النفقات المقدره في مشروع الموازنة، وشدد على ضرورة زيادة الانتاجية واعادة النظر في سلسلة الرتب والرواتب بأكملها لأن ثمة تمايزا بين ما هو ضمن زيادة الانتاجية واعادة النظر في سلسلة الرتب والرواتب بأكملها لأن ثمة تمايزا بين ما هو ضمن الادارة وما هو رديف لها وما هو خارجها وما لديه وضع خاص فيها، وهو ما يجعل الناس يهربون من القطاع العام ولا يأتون إليه الا بطرق ملتوية لا تؤمن ديمومة العمل فيه.

وشدد بيفاني على ان من «أساسيات المشروع الاصلاحى العودة الى احترام المهل، وهو الى جانب كونه يساهم في خلق احترام للدولة، يفسح لرقابة اكثر فاعلية، ويلزم الادارات وضع موازنات سنوية تحدد بوضوح برامج عملها والاهداف التي تتوخاها».

واكد ان «قرارا اتخذ بالعودة الى المهل في أسرع وقت، مما يفتح المجال امام وضع اولويات».

وتابع: «عندما تصبح الاهداف واضحة يمكن جدولة الاولويات زمنيا، وتاليا يصير في الامكان وضع سقف، فإذا بقيت السقف على مدى طويل من دون وضع اولويات، تتحول مهمة السقف الحد من تضخم النفقة لا جعل هذه النفقة منتجة أكثر، لكن المطلوب تغيير نوعية النفقة وليس فقط الحد من تضخمها».

وخلص الى ان مشروع اصلاح المالية العامة «يلحظ انشاء فريق للتحليل الاقتصادي لمواكبة عمل الموازنة على مدى السنة، من حيث تفاعلها مع التطور الاقتصادي والاجتماعي، والاعداد للموازنة المقبلة مع الاخذ في الاعتبار الوقائع التي يكون الفريق رصدها على مدى السنة».

وتولى الامين العام لجمعية المصارف الدكتور مكرم صادر التعقيب على محاضرة بيفاني، فأمل في ان يساعد المشروع الاصلاحى بسرعة وفي فترة معقولة، على تحسين الاداء العام من خلال موازنة الدولة، من ناحية الواردات وخصوصا الانفاق.

وانتقد معادلة المحاصصة الطائفية الشنيعة التي شهدتها لبنان في الاعوام العشرين الاخيرة، متمنيا ان تؤدي الاصلاحات الى العودة الى شمولية الموازنة ووضع حد للانفاق من خارجها.

### مدير وزارة المال: تلبية الموازنة معظم الرغبات تسبب عجزاً وتحول دون وضع أولويات

لفت المدير العام لوزارة المال الان بيفاني الى ان وزارة المال تنفذ (عملية اصلاحية طويلة الأمد في ما خص الموازنة، من حيث الأعداد والتنفيذ والبنية). ورأى خلال حلقة نقاشية أقامها معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، في ختام سلسلة الحلقات التي نظمها عن الموازنة العامة، أن أولى المشكلات التي تعانها الموازنة، تتمثل في عجز التركيبة القائمة في لبنان عن اتخاذ القرارات الأساسية، مما ينعكس مباشرة على الموازنة من حيث عدم حصول تغيير اساسي في الأرقام من سنة الى سنة، ومن حيث صعوبة الهروب من التكرار وتضمين أرقام الموازنة برامج واضحة تبرر الأرقام التي تنفق على كل الادارات أو أحيانا التي تنفق من خارج الموازنة.

كذلك أشار الى مشكلتين أخريين، هما العجز عن التعاطي مع الأوضاع بشمولية، مما ينعكس على الموازنة لجهة عدم شمولها كل نفقات الدولة ووارداتها، والعجز عن التعاطي مع الامكانيات بفاعلية، وهذا ما يتمثل في إنفاق عال وقلّة فاعلية في النتائج المتوخاة، لا سيما في ما يتعلق بالإنفاق الاجتماعي والإنفاق المحفز لفرص العمل والنمو الاقتصادي.

ولاحظ أن الموازنة في لبنان تؤمن ولو بكلفة عالية، معظم الرغبات التي تخلق ضغوطاً على الدولة اللبنانية، وهذا ما يؤدي الى عدم قدرة على وضع أولويات في السياسات. وأوضح أن اعطاء الجميع ما ينتظرونه من الموازنة، يجعل لوائح الطلبات أكبر حتماً مما لو كان النظام قادراً على تحديد أولويات واضحة، تحدد على اساسها سقف، وتوضع على اساسها موازنات. ولا شك في أن كلفة هذه العملية الجامعة تنعكس على الموازنة عجزاً.

خارج الموازنة  
ولاحظ أن ثمة نوعاً من التلزم لأدوات تقع أحيانا خارج إطار الموازنة، وخصوصاً لجهة تلزم النفقات الإستثمارية أو المشاريع لمجالس وصناديق يندرج قسم من إنفاقها داخل الموازنة ولكن ثمة قسماً كبيراً من إنفاقها خارج الموازنة.

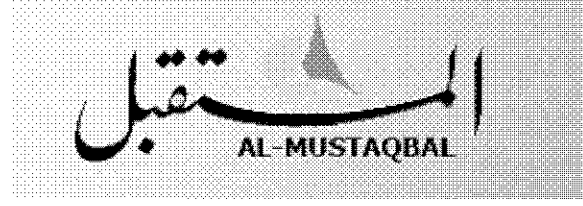
واعتبر أن هذا التلزم في ذاته دليل على عدم الربط بين أولويات الوزارات، من ناحية، والنفقات الاستثمارية، وكذلك عدم امكان الربط بين النفقات الجارية في المؤسسات، والنفقات الاستثمارية، وهذا ينعكس عجزاً إضافياً على تحضير الموازنة، واستنتج أن عجز الموازنة عضوي، مضيفاً أن من المستحيل فعلياً، ضمن النظام القائم، أن يكون ثمة عجز بنسب معقولة، كما في معظم دول العالم.

وأشار الى أن تركيبة النظام القائم توافقية، مما يحتم قرارات يشبه اجماع، وتالياً فإن الاصلاح يتطلب وقتاً أطول، اذ يجب التوصل الى اجماع حول الاصلاحات. كذلك اعتبر أن ثمة ضرورة لرقابة داخلية في كل مؤسسة لأن الهيئات الرقابية تقوم بعملها على المستوى العام ولكن يصعب عليها الدخول في تفاصيل كل وزارة.

وتحدث بيفاني عن معضلة تتعلق بالمؤسسات العامة، وهي تتمثل بماهية دور الدولة في السنوات المقبلة، وما اذا كان دورها هو دور المنظم أو الجهاز الرقابي أو المشغل أو الخالق لفرص العمل. ورأى أن الدولة موجودة بثقل كبير في بعض القطاعات، في حين أن وجودها معدوم كلياً في قطاعات أخرى، وعدم التوازن هذا يتسبب بصعوبات اضافية. وشدد على أن لا جواب قاطعاً على الأسئلة المتعلقة بدور الدولة والمؤسسات العامة، وهل ثمة خدمات يجب ان تبقى في أيدي الدولة، بل ثمة خيارات فحسب في هذا المجال.

وأشار الى أن المداخل غير العادية المتأتية من المساعدات، سواء منها الهبات أو القروض الميسرة، زادت في السنوات الأخيرة، وحرصاً على مزيد من الشفافية والشمولية في الصورة العامة، سنعمل في السنوات المقبلة على تظهيرها ضمن الموازنة، بطريقة أو بأخرى.

وتحدث بيفاني عن مشروع اصلاح المالية العامة الممول جزئياً من البنك الدولي، فأشار الى أن عناوينه الرئيسية تجمع بين جوانب اجرائية تحضيرية تقنية، وبين جوانب جوهرية تأخذ في الاعتبار التركيبة القائمة. وشدد بيفاني على أن من اساسيات المشروع الاصلاحى العودة الى احترام المهل.



بيفاني: المال تنفذ عملية اصلاح طويلة

## معهد فليحان يختتم ورشه عن الموازنة

المستقبل - السبت ٢١ آذار ٢٠٠٩ - العدد ٢٢٥٢ - المستقبل الإقتصادي - صفحة ١٢

أكد مدير المالية العام في وزارة المال آلان بيفاني أمس ، خلال حلقة نقاشية أقامها معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، في ختام سلسلة الحلقات التي نظمها عن الموازنة العامة، ان "وزارة المال تنفذ عملية اصلاحية طويلة الأمد في ما يخصّ الموازنة، من حيث الاعداد والتنفيذ والبنية".

ورأى بيفاني، أن "أولى المشاكل التي تعانيها الموازنة، تتمثل في عجز التركيبة القائمة في لبنان عن اتخاذ القرارات الاساسية، ما ينعكس مباشرة على الموازنة من حيث عدم حصول تغيير اساسي في الأرقام من سنة الى سنة، ومن حيث صعوبة الهروب من التكرار وتضمين ارقام الموازنة برامج واضحة تبرر الأرقام التي تتفق على كل الادارات، وأحيانا التي تتفق من خارج الموازنة"، مشيراً الى مشكلتين، الاولى "العجز عن التعاطي مع الأوضاع بشمولية، ما ينعكس على الموازنة لجهة عدم شمولها كل نفقات الدولة ووارداتها، والثانية العجز عن التعاطي مع الامكانات بفاعلية، وهذا ما يتمثل في انفاق عال وقلة فاعلية في النتائج المتوخاة، لا سيما في ما يتعلق بالانفاق الاجتماعي والانفاق المحفّز لفرص العمل والنمو الاقتصادي".

ولاحظ أن "الموازنة في لبنان تؤمّن، ولو بكلفة عالية، معظم الرغبات التي تخلق ضغوطاً على الدولة، وهذا ما يؤدي الى عدم قدرة على وضع أولويات في السياسات". وأوضح أن "اعطاء الجميع ما ينتظرونه من الموازنة، يجعل لوائح الطلبات أكبر حتماً مما لو كان النظام قادراً على تحديد أولويات واضحة، تحدد على اساسها سقف، وتوضع على اساسها موازنات"، مضيفاً "لا شك في أن كلفة هذه العملية الجامعة تنعكس على الموازنة عجزاً".

وأشار إلى أن "ثمة نوعاً من التلزم لأدوات تقع أحيانا خارج اطار الموازنة، وخصوصاً لجهة تلزم النفقات الاستثمارية أو المشاريع لمجالس وصناديق يندرج قسم من انفاقها داخل الموازنة ولكن ثمة قسم كبير من انفاقها خارج الموازنة". واعتبر أن "التلزم في ذاته دليل على عدم الربط بين أولويات الوزارات من ناحية، والنفقات الاستثمارية، وكذلك عدم امكان الربط بين النفقات الجارية في المؤسسات، والنفقات الاستثمارية، وهذا ينعكس عجزاً إضافياً على تحضير الموازنة".

واعتبر أن "عجز الموازنة عضوي"، وقال "من المستحيل فعلياً، ضمن النظام القائم، أن يكون ثمة عجز بنسب معقولة، كما في معظم دول العالم".

وأوضح أن "تركيبة النظام القائم توافيقية، الامر الذي يحتمّ قرارات يشبه اجماع، وتالياً فان الاصلاح يتطلب وقتاً

أطول، حيث يجب التوصل الى اجماع حول الاصلاحات".

ولفت بيفاني الى "عدم امكان وجود حق فيتو لوزارة المال ضمن التركيبة وفلسفتها، فالنظام القائم على توافق وتمثيل شامل، يجعل من الصعب وجود سوبر وزارات"، وتابع " لا يمكن في لبنان أن تقبل التركيبة السياسية وجود وزارة لديها صلاحية أكثر من غيرها على طاولة مجلس الوزراء، وتاليا فان الرادع الرئيسي أمام تكاثر طلبات النفقات الاضافية غير موجود"، مضيفاً "في هذه الحالة، بدلاً من أن يكون دور وزارة المال الحد من النفقات والمساهمة في وضع الأولويات للموازنات، تصبح أعلى سلطة تنفيذية، أي مجلس الوزراء، هي التي توزع الأولويات، وطبعاً ثمة فارق بين أن تكون المؤسسة المختصة في هذا الأمر هي التي تردع تكاثر طلبات النفقات، وبين أن تتولى هذا الدور المؤسسة التي تجمع كل من يقدمون هذه الطلبات".

واعتبر بيفاني أن "من الصعب جدا تأمين إعادة توزيع عادلة ومحفزة للثروات بوجود دين عام بهذا الحجم، ولا قدرة، بفعل تركيبة النظام، على الانفاق في المكان المناسب وبالفاعلية اللازمة". وشدد على أن "الانفاق الاجتماعي ليس قليلاً ولكن ثمة مشكلة فاعلية في هذا المجال".

وأشار الى أن "المداخل غير العادية المتأتية من المساعدات، سواء منها الهبات أو القروض الميسرة، زادت في السنوات الأخيرة، وحرصاً على مزيد من الشفافية والشمولية في الصورة العامة، سنعمل في السنوات المقبلة على تظهيرها ضمن الموازنة، بطريقة او بأخرى".

وتحدث الأمين العام لجمعية المصارف مكرم صادر، فأمل في "ان يساعد المشروع الاصلاحى بسرعة وفي فترة معقولة، على تحسين الاداء العام من خلال موازنة الدولة، من ناحية الواردات وخصوصا الانفاق".

# THE DAILY STAR

LEBANON

## Structure of Lebanese political system 'hinders reform'

*Ministry official says political bickering impacting budget*

Daily Star staff

**Saturday, March 21, 2009**



BEIRUT: Financial reforms in Lebanon take a long time due to the reconciliatory structure and nature of the Lebanese system, the director general of the Finance Ministry said on Friday.

"The first problem facing the preparation of the budget is the inability of the [political] composition in Lebanon to take major decisions which impacts directly on the budget," Alan Bifani told audiences at the Institute of Finance.

Bifani was alluding to the delay in endorsing the 2009 draft budget as a result of the sharp political bickering among members of Cabinet.

These remarks echo comments by some economists and observers that politicians are hindering reforms with their interventions in the state's affair.

There is a general feeling that the draft budget will not be approved by the Cabinet before the parliamentary polls on June 7.

Bifani suggested that this indecisiveness has left the successive budgets with no major changes in the numbers (i.e. revenues and expenditures).

The last budget which was approved by the Cabinet and the Parliament was the 2004 budget.

Bifani also added that all these factors have led to higher spending in the budget.

He said this situation also came at the expense of social spending and investments that can generate growth and jobs.

He added that one cause of the budget deficit was the allocation of money to the councils and funds, adding that this money is spent outside the budget.

Critics say councils and funds such as the Council for Development and Reconstruction, Council of the South, the Higher Relief Council and the Council of the Displaced have been draining government resources.

They added that there was no proper supervision on these funds to determine where the money was going.

Some officials have proposed the creation of a planning ministry under whose umbrella these funds would operate.

Bifani said the Finance Ministry does not have the veto power in the budget which can bloc any requests for spending.

He added that this political composition does not accept the idea of a "super" Finance Ministry which should have more powers, especially when it comes to the budget.

Bifani also said there should be a revision of the entire salary scale of the public sectors.

The senior official also commented on the number of employees on the state payroll.

He added that there are 124,000 employees working the public sector, 23 percent of them in the army, 20 percent in the security forces, 13 percent in the Education Ministry, 17 percent in the public administrations and 13 percent in other institutions. These employees cost the treasury 33.5 percent of the budget.

But Bifani stressed that the problem is not the size of the public sector but rather productivity. -  
***The Daily Star***

## **Le déficit budgétaire est structurellement inhérent au système libanais, affirme Bifani**

Dans le cadre d'un colloque sur la réforme budgétaire, le directeur général du ministère des Finances a évoqué les problèmes de forme et de fond qui entravent l'amélioration des conditions budgétaires.

L'Institut Bassel Fleyhane a tenu hier la séance finale de son cycle de conférences organisé sous le thème des « défis de la réforme des mécanismes du budget du gouvernement ». Le directeur général du ministère des Finances, Alain Bifani, et le secrétaire général de l'Association des banques du Liban (ABL), Makram Sader, se sont exprimés lors de la conférence à laquelle ont assisté un parterre d'académiciens et de responsables officiels.

Dans son intervention, Alain Bifani a passé en revue les principales défaillances et caractéristiques du mécanisme d'élaboration du budget, exposant les grandes lignes de la réforme préparée par son ministère en la matière.

### **Des carences institutionnelles**

Après avoir défini le budget comme étant « une image globale et complète de l'action et projets de l'État pendant un an », Alain Bifani a noté que « la composition du système libanais entrave la prise de décisions majeures ». « Par conséquent, il est très difficile de modifier en profondeur les stipulations du budget ou d'élaborer de nouveaux projets, a-t-il ajouté. De plus, l'État est incapable d'appréhender son action dans sa globalité. Il en résulte que de nombreuses dépenses et recettes sont extrabudgétaires. Enfin, il est pratiquement impossible pour le gouvernement de définir et de respecter des priorités car le budget prévoit des dépenses importantes dont l'efficacité est faible. Satisfaire toutes les parties rend impossible d'honorer les priorités faute de pouvoir définir des plafonds de dépense. »

Pour le directeur général du ministère des Finances, « le déficit budgétaire est organique, structurellement inhérent au système actuel et il est impossible de le rationaliser ».

### **Un contrôle défaillant**

Alain Bifani a en outre expliqué que « le ministère des Finances ne peut être transformé en superministère nanti d'un droit de veto face aux différentes sollicitations engendrant des dépenses supplémentaires ». « Seul le gouvernement peut rejeter aujourd'hui des demandes de ce type, a-t-il poursuivi. Mais comme tous les blocs parlementaires y sont représentés, cela réduit sa

marge de manœuvre en la matière. Cela porte également atteinte au pouvoir de surveillance et de contrôle du Parlement. D'ailleurs, la Chambre n'a jamais rejeté un budget gouvernemental depuis la création du Liban. »

« De plus, la Cour des comptes tout comme le Parlement ne procèdent qu'à un contrôle préalable du budget, a-t-il ajouté. Pourtant, un contrôle des résultats, a posteriori, serait bien plus efficace. »

Évoquant les grandes lignes caractéristiques du budget, Alain Bifani s'est penché en premier sur les ressources humaines du secteur public. « L'État a 124 000 fonctionnaires, dont 32 % se trouvent au sein de l'armée, 20 % au sein des forces de l'ordre, le reste se trouvant dans l'éducation nationale et l'administration civile, a-t-il précisé. Le problème de la fonction civile est une question de productivité et non de nombre de salariés, a-t-il ajouté. Les salaires représentent 33 % des dépenses budgétaires en 2009 soit quelque 5 224 milliards de livres. Il est nécessaire de reconsidérer les échelons de salaires pour mettre un terme à certaines disparités qui éloignent le public de la Fonction publique. Il faut également renforcer la surveillance et le contrôle bien que certaines administrations échappent à toute forme d'inspection. »

Quant aux institutions et compagnies publiques, le directeur général du ministère des Finances a souligné que le Liban n'a jamais défini le rôle de son État dans l'économie. « L'État est-il créateur d'emplois, gérant de compagnies, un simple surveillant ? s'est-il interrogé. Est-ce que certaines compagnies publiques sont provisoirement entre les mains de l'État ? Certains services devront-ils continuer à être fournis par des institutions sous contrôle étatique ? »

### **Redistribution et déficit**

Alain Bifani a également souligné que « la croissance devrait ralentir en 2009 pour s'établir à 3,5 % selon les chiffres officiels ». « Les budgets ne peuvent pas ignorer les questions liées à la croissance, a-t-il lancé. Ils doivent prévoir des politiques contracycliques ».

Il a aussi estimé qu'un « déficit budgétaire conséquent empêche une redistribution efficiente des richesses ». « Le service de la dette accapare une grande partie des dépenses et entrave la redistribution, a-t-il ajouté. D'autant plus que les dépenses sociales sont assez conséquentes mais leur efficacité reste faible. »

« Quant aux recettes, elles sont en grande partie fiscales, a-t-il indiqué. Cela veut dire que les attentes du public en terme de prestations étatiques sont énormes et que tout accroissement des recettes nécessite une étude approfondie. »

### **La réforme**

Alain Bifani a par ailleurs affirmé que son ministère a entamé une réforme du budget touchant à la fois à des questions techniques et à des éléments intrinsèques. « Nous tenterons d'établir un lien entre les dépenses courantes et les investissements, a-t-il précisé. Nous œuvrons aussi pour l'élaboration de programmes d'action par ministère pour faciliter l'évaluation des projets. Notre but est que les budgets annuels prennent en considération des projets étalés sur plus d'un an. Nous mesurerons également la productivité des administrations et tenterons de faire respecter les délais. Cela devrait inciter les administrations à

élaborer des objectifs clairs, à respecter les délais et à définir des priorités à travers la fixation de plafonds de dépense. Enfin, nous mettrons en place une équipe d'analyse économique qui accompagnera l'exécution du budget. »

### **Sader**

De son côté, Makram Sader a déploré « un système reposant sur une répartition confessionnelle débridée des ressources ». « De nombreuses dépenses étatiques sont paralégales, c'est-à-dire respectant la loi dans l'apparence, mais violant ses dispositions essentielles », a-t-il regretté.

« En tant que secteur privé, nous souhaitons que le gouvernement facilite notre tâche, a-t-il affirmé. Néanmoins, l'État est devenu un obstacle à l'investissement privé qui ne dépasse pas les 19 % du PIB. Cela plombe la croissance et la productivité du pays. »

« L'on ne saurait enregistrer un taux de croissance de 7 % tant que l'investissement privé représente moins de 30 % du PIB. Même les investissements directs étrangers s'orientent vers le secteur financier du fait de l'absence d'une véritable structure productive qui puisse drainer les capitaux », a-t-il conclu.

*Ma. H.*